د.نادر رياض فى حوار مع «الفلوس»:

اقتصادنا نجح فى الصمود أمام أزمات كثيرة!

الدور الرئيسى فى تحديث الصناعة مسئولية المصانع..

أكد الدكتور نادر رياض عضو اللجنة المؤقتة لإدارة غرفة القاهرة ان الاقتصاد المصرى نجح فى الصمود أمام أزمات كثيرة..وقال إن الشراكة مع أوروبا هى البديل الأفضل لنظام المعونات وان قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع الشراكة تتوقف على كفاءة اداء الصناعة المصرية فى تطوير نفسها وقال إن الدور الرئيسى وتحديث الصناعة هو مسئولية المصانع ويعتمد على الموارد الذاتية.

اضاف اننا نرحب بالشراكة مع أوروبا وامريكا وان كنا نثق ونؤكد انه لن يبنى مصر إلا المصريون.

اشار الى تكريمه من جانب الحكومة الألمانية ومنحة وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى.

ان هذا تكريم دولى ومصر غنية وزاخرة برجالاتها الذين يستحقون مثل هذا التكريم.

وطالب بالاهتمام بالأمن الصناعى لدوره فى استقرار العملية الإنتاجية ولانه يعتبر أحد مقوماتها الاساسية وفيما يلى نص الحوار

السفير الالمانى بالقاهرة يسلم الوسام الى نادر رياض

نرحب بالشراكة مع أوربا وأمريكا ولن يبنى مصر إلا المصريون

تكريمى من ألمانيا اعتراف دولى بجهودى

كيف تم إختيارك للحصول على وسام الإستحقاق من الطبقة الأولى من جمهورية ألمانيا الإتحادية؟

الأجدى بهذا السؤال أن نوجهه للجهة المانحة للوسام بدلاً من المتلقى.

ما أثر هذا الوسام عليك بإعتبارك أول مصرى يحصل عليه؟ وهل هناك فرصة لمصريين آخرين للفوز بهذا الوسام؟

إن تلقى وسام رفيع المستوى هو تكريم دولى ينعكس أثره على متلقيه بالشعور بتحقيق الذات بما فى ذلك الإعتزاز بالإعتراف الدولى من دولة لها هذه المكانة، ولاينفى هذا أن مصر غنية وزاخره برجالاتها اللذين يفوقوننى قدراً ومقاماً، ومسيرة العطاء وما يقابله من تقدير تسير دون إرتباط عضوى.

كما أن التكريم أمر له محدداته وتوقيتاته ويقع التوفيق فى موضع متقدم من العلاقة.

ما رأيك فى الشراكه الأوربية وهل سيكون لها تاثير مباشر فى تطوير الصناعة المحلية؟ وكيف؟

إن الشراكه الأوربية هى البديل الأفضل والأكثر تطوراً لنظام المعونات الذى يحدد علاقة الجهة المانحة بالجهة المتلقية فى علاقة ضيقة قوامها المنح بلا مقابل ظاهر، أما مبدأ الشراكه فهو يقوم على مشاركة أحد الأطراف للطرف الآخر فى تنمية قدراته الإقتصادية ومنها القدرات الصناعية وذلك فى علاقة تنموية ضمن برامج مختلفة.

ويمكن من خلال جانب من هذه البرامج فتح أفاق تصديرية لمنتجات صناعية أو غيرها ذات قيمة مضافة، اذ أن مبدأ تصدير الخامات الغير متضمن القيمة مضافة لم يعد مطلبا للدول النامية وبدأ يحل محلها تصدير المنتج الكامل المستوفى لمتطلبات الجودة والقدرة التنافسية والحد الأدنى لذلك هو تصدير الخامات المصنعة تصنيعا جزئيا وهو ما يسمى بالمنتجات نصف المصنعة، ومثال ذلك تصدير الغزل بدلا من القطن الخام ويفضل عليه تصدير المنسوجات ويعلو ذلك الملابس تامة الصنع، وتشهد الساحة صادرات لسبائك الألومنيوم والتى تحتوى على قيمة مضافة وإن كانت متواضعة إلا أن الإتجاه لتصدير المسبوكات والمسحوبات فى صورة قطاعات من الألومنيوم المصرى آخذاً فى التزايد.

إن قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع أحكام اتفاقية الشراكة الأوربية يتوقف على كفاءة أداء الصناعة المصرية فى تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية.

الأمن الصناعى مفقود فى مصر.. لماذا؟ هل لعدم دراية به أم وجود عيوب فى التصنيع؟

قضية الأمن الصناعى شأنها بشأن الوعى البيئى هى قضية تسير يداً بيد مع مستوى النمو والتقدم الصناعى، إذ أنها تقع ضمن إحدى مكونات المنظومة الصناعية.

ومما لاشك فيه أن العامل المدرب هو أحد الأسس الصناعية التى تعتمد عليها الكيانات الصناعية وتقع أهميته فوق أهمية الآلة مهما إرتفعت تكلفتها لأن العامل يمثل الجانب المفكر الفاعل ومحتوى الخبرة الذى تقوم عليه المنشأة الصناعية، وفى إرتقاء الصناعة يتم الإرتقاء بأهمية العامل وضرورة الحفاظ عليه وإحاطته بالرعاية اللازمة ضمن إطار الوعى الصناعى والصحة المهنية.

وواقع الأمر أن زيادة الإنتاج تستلزم ضرورة العمل على ضمان تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من عناصر الإنتاج الرئيسية (القوى العاملة – الآلات والماكينات – المواد الخام) ولن يأتى ذلك الا بإتباع طرق وأساليب الأمن الصناعى حيث يعتبر الأمن الصناعى أحد الوسائل الهامة لرفع الإنتاج دون ضياع أو تلف فى مقومات الإنتاج الأساسية التى تنجم عن حوادث العمل والتى تؤثر على الثروة الإقتصادية.

فالأمن الصناعى يمثل بسلسلة هرمية مكونة من ثلاث حلقات وهى (القوى العاملة – آلات ميكانيكية – المواد والخامات).

فإذا أصاب إحدى هذه الحلقات أى ضرر أو تلف لايكون هناك إنتاج، وعلاقة الأمن الصناعى بالإنتاج علاقة وثيقة وتعنى تحقيق أقصى إستفادة من عناصر الانتاج الرئيسية عن طريق الحد من الخسائر. ولرفع مستوى السلامة المهنية والأمن الصناعى بوجه عام نرى ما يلى:

١- دعم لجنة الأمن الصناعى لتوفير الميزانية اللازمة لايقاظ وعى الأمن الصناعي لدي العمالة.

٢- تهيئة ظروف عمل آمن من أية مخاطر أو حوادث مفاجئة للمحافظة على صحة العاملين وسلامتهم ولياقتهم للعمل.

٣- إستخدام الوسائل الفنية المناسبة ذات الكفاءة العالية للوقاية من الحوادث.

الشراكه الأمريكية هل ستكون أفضل من الشراكه الأوربية؟ وأيهما تفضل؟

هذا السؤال كثيراً ما يطرح للمناقشة كما لو كانت المفاضلة يجب أن تنتهى لصالح طرف دون الطرف الآخر، والأمر أشبه بمحاولة المفاضلة بين محرك الديزل ومحرك البنزين ولو كان الأمر بهذه البساطة لأوقف التعامل مع أحد المحركين لصالح المحرك الآخر.

والأمر ببساطة أن مكانة مصر الإستيراتيجية وأهمية أسواقها للتجارة الدولية أمر يفرض نفسه مما دعا التكتلات الدولية السعى لإقامة شراكات وتعاونات إقتصادية معها وهو أمر مطلوب وستزداد أهميته مع نمو التجارة الدولية والإقتصاد الدولى، ولا مانع أن يتنافس المتنافسون كل وفق البرامج التى يقدمها، وعلينا أن نتعاون مع كافة الأطراف بالكفاءة المطلوبة لتحقيق زيادة معدلات الأداء الإقتصادية لصالح الوطن، ولا شك أن مسيرة التعاون الدولى ستأتى بكثير من أوجه التعاون الدولى التى تمثل الشراكات إحداها.

يبقى فى النهاية أننا تعودنا على مر العصور أنه لن يبنى مصر الا المصريون حتى وإن شارك فى ذلك آخرون.

كيف يمكن تنمية الصادرات المصرية للخارج وفتح أسواق جديدة؟

للإجابة على هذا السؤال نبداه بسؤال وهو:

ما هى حقيقة ما يتم تصديره.. اهو تصدير للخامة – ام للطاقة – ام للقيمة المضافة؟

لا جدال فى أن التصدير يحتل أهمية متزايدة فى أولويات السياسة الاقتصادية للصناعة المصرية خاصة فى ظل تشابك العلاقات الدولية وانصهارها فى بوتقة واحدة لاتخلو من التناقضات بل والصراعات أيضا.. وتدعم الدولة قضية الصادرات موظفة فى ذلك آليات كثيرة يأتى على رأسها فتح المجال للاستثمار فى كافة المجالات الإنتاجية وما واكب ذلك من استقدامه لتكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضرورياً.

والصناعات الهندسية تختلف عن سائر الصناعات الأخرى كالغذائية والدوائية وغيرها فى توجهها التصديرى، فهى تحتاج لإنشاء آلية تسويق بالدول المصدر إليها وكذا آلية لتوفير خدمات ما بعد البيع بما فى ذلك من قطع غيار وأفراد مدربين على أداء تلك الخدمات وهو ما يتحول فى النهاية إلى استثمارات ضخمة تقدر بالملايين.

ولتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية دفعاً لعجلة الصادرات نرى ما يلى:

١- الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارج.

٢- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن احتياجات الأسواق العالمية وكذا القيود والتشريعات والمواصفات بكل سوق ليكون ذلك مرشداً وهادياً فى تحديد التوسعات والتنويع فى الصناعات بما يخدم قضية التصدير والمستثمرين فى آن واحد.

٣- ضرورة التوعية بالتواجد فى الأسواق العالمية لمواكبة ما يطرأ من مستجدات ومواجهة الشركات المنافسة وانتاجها المتزايد، وكذا مواجهة لاستيراد للسلع المثيلة من الأسواق الخارجية.

٤- مع ازدياد حدة المنافسة وشراستها فى الأسواق العالمية وفى إطار اتفاقيات الشراكة.. تظل القدرة على التصدير محكومة بجودة السلع والمنتجات المصدرة التى تمكن المنتج المصرى من المنافسة.

إذن تظل عملية التوسع والتنويع فى اتجاه التصدير محكومة بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبول من خلال:

أ- استخدام تكنولوجيا مناسبة.

ب- استخدام عمالة مدربة.

ج- وجود إدارة واعية رشيدة.

د- استخدام أساليب ووسائل ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتاكيد جودة المنتج النهائى.

هـ - إن خير إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية، لذا فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة، والمفتاح السحرى لاسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

و- الإقلال من كافة أشكال وأنواع الإهدار.

ز- الأخذ بنظم الصيانة الوقائية المخططة.

ه- اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الإغراق وتهيئة وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الإغراق.

هل يمكن أن يساهم برنامج تحديث الصناعة المصرية فى النهوض بالصناعة بعد تخفيض تمويله؟

إن برنامج تحديث الصناعة محدد بضوابط يجب إستيفاءها والعمل فى إطارها ويتم ذلك بإشراف ومتابعة وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

أما من الناحية العملية فإن مسئولية المنشآت الصناعية فى تطوير نفسها واللحاق بالمستويات العالمية وصولا لإستكمال قدراتها التنافسية حتى تتمكن من الدفاع عن وجودها أمام المنافسة الوافدة من الخارج هذا الأمر يشكل تحديا كما يشكل طموحاً.

وإذا كانت الدولة وبرامج المعونة الأوربية تساهم فى جانب من التكلفة الا أن الدور الرئيسى كان وسيظل مسئولية المؤسسة ذاتها.

وإذا أردنا أن نطرح سؤالا ليوضح هذا المفهوم فعلى كل منشأة صناعية أن تسأل نفسها عن ميزانية البحوث والتطوير لديها، وكذا ميزانية التدريب المخصصة لعمالها وإداريها وفى الإجابة على هذا السؤال إستيفاء لكثير من الأسئلة التى تحدد موقع كل منشأة من سياساتها فى صناعة المستقبل.

كيف ترى – مناخ الإستثمار فى مصر – والمناخ الإقتصادى بوجه عام اليوم؟

إن تاريخ مصر يؤكد على مر العصور أن افضل الايجابيات يؤتيها المصريون عند الشدائد، وها نحن فى مواجهة الشدائد ننظر بعين التفاؤل إلى الإيجابيات المرتقبة والتى تدعمها مسيرة التطور الصناعى فى مصر خلال السنوات العشر الماضية.

ولا يستطيع أى منصف أن يتجاهل البنية الأساسية الصناعية التى تم انجازها بالعمل الجاد المتواصل، وتعمل حالياً فى توظيف مستقبل الصناعة مثل المدن الصناعية الجديدة على امتداد الرقعة الجغرافية – الاهتمام بالتعليم الفنى والتنمية البشرية – التزايد الملحوظ فى استخدام برامج الحاسب الآلى وتطبيقاته فى الصناعة – الاهتمام بالبعد البيئى على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة – الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية – تكامل الفكر الصناعى من عناصر المجتمع الصناعى المصرى – قيام الكيانات الناجحة غير الحكومية واستمرار الحوار بينها وبين الحكومة.

لاشك أن الأفكار والنقاشات الدائرة فى المجتمع الصناعى ومجتمعات الأعمال والتجمعات الغير حكومية من ناحية، وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الإقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل أكبر دليل على أن ورش الأفكار والنقاشات الدائرة هى أحد أدوات التغيير فعلى سبيل المثال نخص بالذكر القوانين التى صدرت وتلك التى بسبيل الإصدار مثل:

قانون إصدار الشيك ، مشروع قانون العمل الموحد ، مشروع تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة، قانون تشجيع وتنمية التصدير، قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، قانون مكافحة غسيل الأموال، مشروع قانون الغش التجارى، مشروع قانون الضرائب الجديد، مشروع قانون البنوك، مشروع قانون البناء الموحد، قانون التمويل العقارى، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قانون حماية الملكية الفكرية، وتعديلات قانون الجمارك وخاصة قانون إنشاء صندوق للتعويضات عن فترة البطالة.

مما سبق فان الاقتصاد المصرى ليس بالاقتصاد الضعيف الهش لكنه اقتصاد ذو طبيعة خاصة استطاع الصمود أمام أزمات كثيرة إذ انه ليس بمعزل عن الإقتصاد العالمى صعوداً وهبوطاً بطريقة أو بأخرى ويبقى الأمل معقوداً على القطاع الصناعى وعلى وجه الخصوص ذو النشاط التصديرى منه باعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الإقتصادية ومصدر الموارد بالعملات الصعبة والذى يقع عليه العبء الأول فى تدبير احتياجاته من العملة الصعبة اللازمة لتدبير خاماته المستوردة ومستلزمات إنتاجه وذلك من حصيلة الصادرات التى يحققها ذاتياً حتى لايتحول إلى عبء على الميزان التجارى ومساهماً فى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بصورة مباشرة.

ما رأيك فى التشريعات الإقتصادية التالية:

قانون الغش التجارى – قانون المنافسة ومنع الإحتكار – قانون العمل الموحد؟

فيما يخص مشروع قانون الغش التجارى.

اذا كان إصدار هذا القانون يعد أمراً هاماً لتنظيم الشارع التجارى وتنقيته من الكثير من الممارسات الضارة إلا أنه بات من الضرورى إستيعاب كافة الآراء المقترحة من قبل منظمات الأعمال ورجال الصناعة والمتخصصين وهو فى طور المناقشة حتى يخرج مواكباً للمرحلة المستقبلية ويتماشى مع ما يستجد من متطلبات. ونأمل أن يصدر قريباً فى أحسن صورة، ونفس الأمر ينسحب على قانون تحرير المنافسة ومنع الإحتكار.

أما بالنسبة لقانون العمل الموحد فهو بالطبع خطوة نحو الأمام، وطبيعة قوانين العمل فى كافة الدول مهما أتت بمزايا سواء للعامل أو لصاحب العمل فإن الجميع يعتبرها لم تأت له بكل ما يطمح إليه.

إلا أننى أعتبر أن القانون بصورته الحالية أفضل من سابقه وعالج بعض الأمور التى تحتاج إلى معالجة ووضع العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى نقطة توازن أفضل، وإذا قورن بقانون العمل الألمانى فإنه يعتبر الأصلح لمصلحة العامل ونرجو له مستقبلاً أن يقدم معالجة لبعض البنود التى خلا منها مثل حق المؤسسات الصناعية فى تخفيض ساعات العمل لأسباب إقتصادية مبررة بحيث تؤدى المؤسسة أجر ساعات العمل الفعلية بينما يدفع الصندوق المخصص لذلك والتابع لوزارة القوى العاملة نصف قيمة الأجر عن الساعات التى يتم إختصارها، وهو الأمر المطبق منذ سنوات طويلة بقوانين العمل الأوربية.

كما نرجو له مستقبلا أن ينظم العمل لبعض الفئات التى ترغب فى العمل محدود المدة (نصف الوقت) وذلك مقابل قدر مخفض مقطوع لايؤدى عنه أى ضرائب أو تأمينات إجتماعية وهو الأمر الذى من شأنه توفير ميزة إجتماعية كبيرة للسيدات الحاضنات، وكذا من لاتسمح ظروفهم إلا لعمل أربع ساعات فى اليوم أو ثلاثة أيام فى الأسبوع.

إلا أن هذا لايمنع من الإطراء على قانون العمل فى صورته الحالية وإعتباره مستوفياً لكافة التوازنات المطلوبة للمرحلة الحالية.

والأمر ليس بخاف أن مسيرة قوانين العمل تقبل دائما التطوير المستمر والتعديلات المختلفة لمسايرة الإحتياجات المستقبلية.